



# شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الخامس عشر / باب مسح الخفين



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

[باب مسح الخفين] وغيرهما من الحوائل. وهو رخصة وأفضل من غسل، ويرفع الحدث ولا يسن أن يلبس ليمسح. و (يجوز يوماً وليلة) لمقيم ومسافر لا يباح له القصر (ولمسافر) سفراً يبيح القصر (ثلاثة) أيام (بلياليها) لحديث علي يرفعه «للمسافر ثلاثة أيام لبلياليهن وللمقيم يوم وليلة» رواه مسلم. ويخلع عند انقضاء المدة فإن خاف أو تضرر رفيقه بانتظاره تيمم، فإن مسح وصلى أعاد (و) ابتداء المدة (من حدث بعد لبس على طاهر) العين فلا يمسح على نجس، ولو في ضرورة ويتيمم معها لمستور (مباح) فلا يجوز المسح على مغصوب ولا على حرير لرجل لأن لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (سائر للمفروض) ولو بشده أو شرجه كالزربول الذي له ساق وعرى يدخل بعضها في بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره أو سعته أو صفائه أو خرق فيه، وإن صغر حتى موضع الخرز، فإن انضم ولم يبد منه شيء جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فإن لم يثبت إلا بشده لم يجز المسح عليه، وإن ثبت بنعلين مسح إلى خلعهما ما دامت مدته، ولا يجوز المسح على ما يسقط (من خف) بيان لطاهر أي يجوز المسح على خف يمكن متابعة المشي فيه عرفاً. قال الإمام أحمد: ليس في قلبي من المسح شيء، فيه أربعون حديثاً عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (وجورب صفيق) وهو ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد؛ لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مسح على الجوربين والنعلين»، رواه أحمد وغيره وصححه الترمذي (ونحوهما) أي نحو الخف والجورب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصبح المسح عليه لفعله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - رواه أحمد وغيره.

(و) يصح المسح أيضاً (على عمامة) مباحة (الرجل) لا لمرأة لأنه - «- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مسح على الخفين والعمامة» ، قال الترمذي: حسن صحيح، هذا إذا كانت (محنكة) وهي التي يدارمها تحت الحنك كور -بفتح الكاف- فأكثر (أو ذات ذؤابة) -بضم المعجمة وبعدها همزة مفتوحة- وهي طرف العمامة، المرخي فلا يصح المسح على العمامة الصماء. ويشترط أيضاً أن تكون ساترة لما لم تجر العادة بكشفه كمقدم الرأس والأذنين وجوانب الرأس، فيعفى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف الخف، ويستحب مسحه معها (و) على (خمر نساء مدارة تحت حلوقهن) لمشقة نزعها كالعمامة بخلاف وقاية الرأس. وإنما يمسح جميع ما تقدم (في حدث أصغر) لا في حدث أكبر بل يغسل ما تحتها.

فوقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله-: "باب مسح الخفين وغيرهما من الحوائل" وذكره بعد الوضوء؛ لأنه بدلاً عن غسل أو مسح ما تحته، غسل ما تحته بالنسبة للرجلين، ومسح ما تحته بالنسبة لمسح الرأس. وكذلك إذا كانت الجبيرة في مواضع الحاجة التي يُحتاج إلى شدّها، فيها فإنها أيضاً بدلاً عن غسل ما تحتها، كما سيتبين إن شاء الله.

قال -رحمه الله-: "وهو رخصة" مسح الخفين رخصة. والرخصة لغة: السهولة، وشرعاً: ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح، وهما -يعني الرخصة والعزيمة- وصفان للحكم الوضعي. فالرخصة حكم شرعي ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح.

طيب، لما نقول ثبت على خلاف دليل شرعي، أي لأن هناك دليلاً شرعياً آخر عارض الدليل الأصلي، يعني لم يثبت على خلاف دليل شرعي بهوى، وإنما ثبت على خلاف دليل شرعي بمقتضى دليل شرعي آخر اقتضى أن يخالف الدليل الأصلي، يعني مثلاً نقول الأصل أنه لا يجوز أكل الميتة، هذا حرام، لكن في بعض الأحوال يجب أكلها، كما إذا أشرف الإنسان على الهلاك إذا لم يأكلها يموت، فإنه حينئذٍ يجب عليه أن يتناول هذه الميتة، طيب هذا الحكم الذي هو عند الضرورة على خلاف الأصل الذي هو تحريم أكل لحم الميتة، إذاً هو حكم ثبت بدليل شرعي على خلاف دليل شرعي آخر، والذي جعلنا نخالف الدليل الأصلي هو المعارض الراجح.

إذاً الرخصة ما ثبت على خلاف دليل شرعي أصلي لمعارض راجح، أو ما ثبت استباحة المحظور فيه مع وجود سببه - كما عبر بذلك بعض أصحابنا - ويقابلها: العزيمة، وهي لغة: القصد المؤكّد، وشرعاً: حكمٌ ثبت بدليل شرعي خالٍ عن معارض راجح. **فمسح الخفين رخصة، لماذا؟** لأنه على خلاف الأصل الذي هو وجوب غسل الرجلين، ومسح الرأس في الوضوء، وغسل الرأس أيضاً في الغسل، لكن في الغسل لا مدخل لمسح الخفين، فلا يُحتاج إليه؛ لأنه إنما يكون في الحدث الأصغر، فلا مدخل للكلام عليها فيما يتعلق بالغسل، لكن في الوضوء يجب أن تغسل رجلك، ويجب أن تمسح رأسك، لكن لو كان على الرأس حائل أو كان على الرجلين حائل فإنك تمسح على هذا الحال، هذا على خلاف الدليل الأصلي الذي يوجب غسل الرجلين ومسح الرأس.

قال المؤلف -رحمه الله-: "**وأفضل من غسل**" الرخصة هنا مستحبة، وهي أفضل من الغسل، وهذا هو المذهب = أن مسح الخفين أفضل من غسل الرجلين؛ لأنه فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأصحابه -رضي الله عنهم-. والله تعالى يحب أن يؤخذ برخصه، يحب أن توثق رخصه؛ لهذا قالوا هي أفضل من غسل. والقول الثاني في المذهب: أن الغسل أفضل، واختار شيخ الإسلام -رحمه الله-: "**أن الأفضل في حق كل واحدٍ الموافق لحال قدمه**" يعني إن كانت القدمان مكشوفتين = فالأفضل غسلهما، ولا يتقصّد الإنسان أن يلبس الخف ليمسح عليه، وإن كان هذا جائز ولكننا نقول إنه خلاف الأفضل. لكن المذهب أنه أفضل، أن مسح الخفين أفضل من غسل الرجلين.

قال: "**ويرفع الحدث**" يعني مسح الخفين ونحوهما = يرفع الحدث، يعني يرفع الحدث عما تحت الخف أو تحت الحائل؛ لأن رفع الحدث شرط لصحة الصلاة مع القدرة عليه، فحينئذٍ نقول: لو كان المسح لا يحصل به رفع الحدث عما تحت الحائل لما صحّت الصلاة به لأنك قادرٌ على غسل ما تحته، أي ما تحت هذا الحائل.

قال: "**ويرفع الحدث ولا يُسن أن يلبس ليمسح**" لا يُستحب للإنسان أن يلبس الخف أو نحوه من الحوائل ليمسح عليه. يعني فالأفضل لكل واحد ما هو الموافق لحال قدمه كما ذكره الشيخ تقي الدين -رحمه الله-. قال: "**يجوز يوماً وليلةً لمقيم ومسافر لا يباح له القصر**" - يجوز المسح على الخفين يوماً وليلةً بالنسبة للمقيم الذي هو في بلده، يمسح يوماً وليلةً، وسننٌ متى يبتدئ حساب المدة، لكن يجوز يوماً وليلةً لمقيم، وكذلك للمسافر الذي لا يباح له القصر، كأن يكون مسافراً سفر معصية، فهذا لا يستبيح الرخص التي تكون في حق المسافر؛ لأن الرخص لا تستباح بالمعاصي -هذه قاعدة المذهب- فلما كان السفر سفر

معصية= لم يُجْزَ له أن يستفيد بالرخص التي يُرَخَّص للمسافر فيها، فلا يفطر إذا كان صائماً، ولا يمسح أكثر من يوم وليلة حكمه حكم المقيم، ولا يقصر، ولا يجمع. حكمه حكم المقيم.

قال: "ولمسافرٍ سفرًا يُبيح القصر ثلاثة أيامٍ بلياليها" يجوز للمسافر سفرًا يبيح له القصر أن يمسح ثلاثة أيام بلياليها.

"لحديث عليٍّ يرفعه" يعني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، "للمسافر ثلاثة أيامٍ ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة" رواه مسلم.

"ويخلع عند انقضاء المدة" يخلع خفيه عند انقضاء المدة، أي عند انقضاء اليوم والليلة بالنسبة للمقيم والمسافر الذي لا يُباح له القصر، وعند انقضاء ثلاثة أيام بلياليها بالنسبة للمسافر سفرًا يبيح له القصر. "يخلع عند انقضاء المدة فإن خاف" يعني فإن خاف عند انقضاء المدة إذا خلع.

"ضرراً أو تضرّر رفيقه بانتظاره، تيمم" يعني خاف أن ينزع هذا الحائل لضرر يصيبه أو مرض أو نحو ذلك، أو خاف أن يتضرر رفيقه بانتظاره أن يخلع خفيه ويغسل رجليه فيفوته الرفيق ويكون وحده في السفر، فإنه يتيمم.

"فإن مسح وصلى أعاد" يعني فإن مسح بعد انقضاء المدة على الحائل من خف ونحوه، وصلى بهذه الصلاة التي مسح فيها= أعاد؛ لأن المسح بعد انقضاء المدة غير معتبر، فحينئذ يكون قد صلى محدثاً، لا عبرة بهذا المسح. شرط المسح أن يكون في المدة، يعني المسح له شروط منها ما يتعلق بالممسوح عليه، ومنها ما يتعلق بالمدة، ومنها ما يتعلق بالماسح. أن يكون فيما يتعلق بالمدة يوماً وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر، فابتداء المدة وانتهاءها يؤثر في قضية المسح وجوازه، حينئذ نقول: إذا مسح بعد انقضاء المدة وصلى بهذه الصلاة التي مسح فيها على الخف ونحوه، فإن صلاته غير صحيحة.

قال -رحمه الله-: "وابتداء المدة من حدثٍ بعد لبس" هذا الكلام على بداية الحساب وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر، يبتدئ الحساب من حدث بعد لبس، يعني مثلاً لو أن رجلاً توضأ لصلاة الفجر وغسل رجليه وضوءاً معتاداً يعني، وغسل رجليه، ثم لبس الخف؛ لأن شرط الخف أن يُلبس على طهارة، وبعد أن مضت بضع ساعات، يعني مثلاً ظل متوضئاً إلى قبيل الظهر، مثلاً في الساعة العاشرة صباحاً أحدث بعد أن لبس الخف، ثم لما جاء وقت الظهر توضأ لصلاة الظهر ومسح على خفيه، فمتي يبتدئ حساب المدة -يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر-؟ هل من وقت الفجر الذي لبس فيه الخف، أم من وقت الحدث، أم من وقت الوضوء الذي بعد الحدث -يعني عند الظهر-؟ الجواب: من حدث بعد لبس، إذأً نبتدئ الحساب لما أحدث، يعني في الساعة العاشرة في المثال الذي ذكرناه، ويمسح يوماً وليلة من هذا التوقيت أربع وعشرين ساعة. إذأً في اليوم الثاني يعني من الغد ينتهي زمن المسح إذا كان مقيماً الساعة العاشرة صباحاً من اليوم الذي يلي هذا اليوم يعني من الغد من هذا اليوم. وبالنسبة للمسافر اثنتين وسبعين ساعة، لأننا قلنا ثلاثة أيام ولياليها للمسافر سفرًا يبيح له القصر.

ثم بيّن المؤلف -رحمه الله-: شروط ما يُمسح عليه، قال: "من حدث بعد لبسٍ" على ماذا؟ ما الذي يُمسح عليه؟ قال: "على طاهر العين" يعني على شيء يُلبس على الرجلين وعلى الرأس -بالنسبة للعمامة-، لكن لا بد أولاً أن يكون طاهر العين.

"فلا يمسح على نجسٍ ولو في ضرورة ويتيمم معها لمستور" إذاً، نقول إذا كان الإنسان قد لبس خفًا طاهر العين، يعني عينه طاهرة، بخلاف النجاسة وهي التي طرأت على محل طاهر = فهذا يجوز المسح عليه، يعني مثلاً لبس خفًا من جلد حيوان جلده طاهر لأنه مذبوح مذكي = فهذا طاهر، ثم طرأت عليه نجاسة، وطئ به نجاسة وتنجّس، فهذا طاهر العين وإن كان قد أصابته نجاسة، لكن لو أنه لبس خفًا من جلد نجس، كأن يكون جلد كلب أو جلد ثعلب لأنه لا يظهر بالدبغ عندنا كما عرفنا، فهذا لا يصح المسح عليه، ولا تصح الصلاة به، فلا بد أن يكون على طاهر العين.

"فلا يمسح على نجسٍ ولو في ضرورة" طيب، ماذا يصنع إذا كان في ضرورة، ماذا يصنع؟ قال: "ويتيمم معها لمستور" يعني ويتيمم مع الضرورة، الشخص الذي لبس خفًا نجسًا، يتيمم مع الضرورة بدلاً عن غسل العضو المستور. وسأيتينا إن شاء الله في التيمم أنه يصح أن يكون التيمم بدل غسل نجاسة على البدن. فأنت الآن في حالة الضرورة لا تستطيع أن تخلع الخف، والخف نجس، طيب ماذا يصنع؟ لا يصح أن يمسح على الخف، فماذا يصنع؟ ولا يستطيع أن يخلع الخف فيغسل رجليه مثلاً. نقول: يتيمم بدلاً عن غسله رجليه، بدلاً عن غسله عضوه هذا يتيمم؛ للضرورة، يتيمم معها لمستور.

إذاً هذا هو الشرط الأول فيما يتعلق بالخف: أن يكون طاهر العين.

قال: "على طاهرٍ مباحٍ فلا يجوز المسح على مغصوبٍ ولا على حريرٍ لرجل" لأن الرخص لا تُستباح بالمعاصي كما عرفنا، حينئذٍ إذا كان قد لبس خفا محرّمًا، فإنه لا يجوز أن يمسح عليه، كأن يكون الخف مغصوبًا أو أن يكون حريرًا -بالنسبة لرجل وأما المرأة فلا بأس أن تلبس الحرير-.

قال: "لأن لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة" هذه قاعدة في المذهب.

قال: "ساترٍ للمفروض" أي يجب أن يكون الخف ساترًا لمحل الفرض.

قال: "ساترٍ للمفروض ولو بشدّه أو شرجه كالزُرْبُول الذي له ساق وعَرَى يدخل بعضها في بعض، فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره أو سعته أو صفاءه أو خرقٍ فيه وإن صغر حتى موضع الخُزْز، فإن انضم ولم يبد منه شيءٌ جاز المسح عليه" هذا كلام الشيخ البهوتي -رحمه الله-، وهو يوضح هذا الشرط.

يقول لا بد أن يكون الخف الذي يُمسح عليه ساترًا لمحل الفرض، ساترًا للمفروض. نحن نتكلم عن الخف مثلاً فلا بد أن يكون ساترًا لمحل الفرض. ما هو محل الفرض في غسل الرجلين في الوضوء؟ أن تغسل القدمين إلى الكعبين. إذاً لا بد أن يكون ساترًا لذلك كله، لا بد أن يكون ساترًا لهذا المحل كله.

فلو كان هذا الخف قصيرًا مثلاً، أو يسقط من القدم، أو يرى منه بعض القدم كأن يكون مثلاً واصفًا للقدم لصفائه كالزجاج الرقيق، أو أن يلبس شيئًا خفيفًا يصف القدم يصف البشرة لخفته = فلا يصح المسح عليه؛ لأنهم اشترطوا أن يكون الخف لا يصف القدم، وكذلك إن كان في الخف خرقٌ يبدو منه بعض القدم، فإنه

لا يمسح عليه؛ لأنه لم يستر محل الفرض، لكن إن انضم الخرق هذا بلبسه = جاز المسح عليه. وكذلك إذا كان واسعاً يُرى منه محل الفرض، فإنه أيضاً لا يصح المسح عليه.

إذاً، لابد أن يكون هذا الخف ساتراً للمفروض ولو بشده أو شرحه. فلو كان الخف يثبت بنفسه، لكن يبدو بعضه لولا أنه يُشدُّ أو تكون له عرى، "شرجه" يعني أن يكون له عرى، كالزربول الذي له ساق، فيدخل بعضها في بعض، كالأربطة التي تُربط بها الأحذية، فيستتر بذلك محل الفرض = فإنه يصح بذلك المسح عليه؛ لأنه خفٌ ساتر يمكن متابعة المشي فيه.

إذاً نحن نشترط أن يكون الخف ساتراً لمحل الفرض، ولا يصح المسح على خفٍ يبين منه بعض محل الفرض، ولو كان الخف يُشدُّ أو يُشرح -يعني بالعرى ونحوها كالأزرار- = فإنه يصح أن يمسح عليه؛ لأن القدم مستورة حينئذٍ، كالزربول الذي له ساق وعرى يدخل بعضها في بعض.

"فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره" يعني إما أن يكون قصيراً مثلاً لا يصل إلى الكعبين، كما ترى في كثيرٍ من الأحذية التي يلبسها الناس، حذاء يستر القدمين لكنه لا يصل إلى الكعبين، أو يستر بعض القدم ولا يستر قدم كلها.

وقال: "أو سعته" كأن يكون واسعاً.

"أو صفاءه أو خرق فيه وإن صغر حتى موضع الخرز" يعني حتى وإن كان شيئاً يسيراً جداً.

"فإن انضم ولم يبد منه شيء جاز المسح عليه" يعني إن انضم الخرق بلبسه = جاز المسح عليه؛ لأنه حصل الشرط الذي هو ستر محل الفرض.

أيضاً اشترط المؤلف -رحمه الله- في الخف أن يثبت بنفسه، قال -رحمه الله-: "يثبت بنفسه، فإن لم يثبت إلا بشده، لم يجز المسح عليه" يعني لابد أن يكون الخف مما يثبت بنفسه؛ لأن الرخصة وردت في الخف المعتاد، والذي لا يثبت بنفسه ليس في معناه، المعتاد يعني في زمان الصحابة -رضي الله عنهم-، فإن ثبت بنفسه أو ثبت بنعلين = فإنه يصح المسح عليهما إلى خلعهما. ولا يصح المسح على خف يثبت بشده فقط. طيب، لو ثبت الخف بنفسه، لا يسقط من القدم عند المشي، لكن يبدو بعضه لولا شده أو شرحه = فإنه يصح كما سبق بيانه؛ لأنه خف ساتر يمكن متابعة المشي فيه.

إذاً عندنا أمران:

- 1- أن يثبت بنفسه، فلو كان لا يثبت بنفسه وإنما يثبت بشده فقط = فإنه لا يصح.
- 2- طيب، يثبت بنفسه لكن يبدو بعض القدم لولا شده أو شرحه = فإنه يصح المسح عليه، وهذا الذي سبق بيانه عند قوله "ساتر للمفروض".

"يثبت بنفسه فإن لم يثبت إلا بشده لم يجز المسح عليه" أي بشده فقط.



"وإن ثبت بنعلين مسح إلى خلعهما مادامت مدته" يعني مسح ما دامت مدة المسح باقية -وهو يوم وليلة بالنسبة للمقيم وثلاثة أيام ولياليها بالنسبة للمسافر-. "إلى خلعهما"

قال: "ولا يجوز المسح على ما يسقط" أي على ما يسقط من القدم، فإن هذا ليس سائرًا المفروض؛ لأنه يسقط من القدم.

قال: "ولا يجوز المسح على ما يسقط" أي على ما يسقط من القدم؛ لأن هذا ليس مما يثبت بنفسه، وشرط الخف أن يثبت بنفسه، يعني شرط الخف الممسوح عليه.

ثم بيّن ما يُمسح عليه، فقال: "من خفٍ".

قال: هذا "بيان لطاهر" بيان لقوله في أول كلامه "على طاهر".

"أي يجوز المسح على خف يمكن متابعة المشي- فيه عرفاً" هذا شرط أن يكون مما يمكن متابعة المشي- فيه، يعني مما جرت العادة أن يتابع المشي- فيه. فإن كان الخف ليس مما يمكن متابعة المشي- فيه، بل كان غير معتاد أن يُمشى به عرفاً، ويتخرق إذا مشى به الإنسان= فإنه لا يصح أن يُمسح عليه.

"قال الإمام أحمد: 'ليس في قلبي من المسح شيء فيه أربعون حديثاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-'" وجمع بعضهم رواية هذه الأحاديث فجاوزوا الثمانين، ومنهم العشرة المبشرون بالجنة كما قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، وكل من روي عنه إنكار هذا، فقد روي عنه إثباته كما نقل ابن المنذر.

"من خفٍ وجوربٍ صفيقٍ" وهو ضد الخفيف.

"وهو ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد" فالخف ما يلبس على الرجل من جلد، والجورب ما يلبس على الرجل على هيئة الخف ولكنه من غير الجلد كالجوارب التي تعرفونها. هذا يطلق عليه جورب.

لكن هل كل جورب يصح أن يمسح الإنسان عليه؟ نقول أولاً: المسح على الجوارب هو من مفردات مذهب الحنابلة، يعني انفرد به الحنابلة عن غيرهم من المذاهب الأخرى الثلاثة. المسح على الخف ليس فيه إشكال الذي هو الجلد ولكن المسح على الجورب -بغض النظر عن الآن عن الكلام في كونه صفيقاً أو لا-، المسح على الجورب من مفردات مذهب الحنابلة، وهو اسم لكل ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد، وإن كان بعض أصحابنا كالزركشي عرّفه بأنه غشاء من صوف يُتخذ للدفع.

طيب، الجورب قد يكون مُجلّداً أو مُنَعّلاً، يعني فيه جلد وُضع عليه، أو مُنَعّل يعني من أسفله وُضع فيه نعل= فهذا يُمسح عليه ولا إشكال، وقد يكون الجورب مما لم يُنَعّل ولم يُجلّد.

فجواز المسح على الجورب من مفردات مذهب الإمام أحمد -رحمه الله-، لكن هل لما قال الحنابلة بهذا القول أطلقوا الكلام في الجورب بحيث إنه يقال مثلاً إن الجوارب المعاصرة الخفيفة هذه -التي لا يمكن متابعة المشي- فيها وأنها تصف القدم-، يصح المسح عليها؟ وأن هذا هو مذهب الحنابلة؟ لا هذا غلط. الخف الذي هو الأصل اشترطوا أن يكون سائرًا لمحل الفرض، ولو كان يصف القدم لصفائه= فإنه لا يصح المسح عليه، فالجورب من باب أولى.

ثانيًا: اشترطوا في الخف أن يكون مما يثبت بنفسه ويصح متابعة المشي. فيه، فكَذلك يُقال في الجورب، إنه لا بد أن يكون كذلك، وإنما مسحوا على هذه الجوارب؛ لأنها كالخفاف، يذهب فيها الرجل ويجيء كما قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-، يذهب فيها الرجل ويجيء، يعني حكمها حكم الخف، ويلبسونها كالخف، حينئذٍ إذا كان الجورب خفيفًا يكشف بعض القدم، أو يكشف القدم -يصفها- يصف البشرة، أو كان لا يمكن متابعة المشي -فيه= فإنه لا يصح المسح عليه عند المذاهب الأربعة، المذاهب الثلاثة؛ لأنهم أصلًا لا يقولون بالمسح على الجورب، وأصحابنا؛ لأنهم يقولون لا بد أن يكون الجورب صفيقًا، فالخفيف لا يُمسح عليه عند أصحابنا، وسواء كان من صوفٍ أو غيره، جورب صفيق لا يُشترط أن يكون من صوف، من صوفٍ أو غيره، لكن لا بد أن يكون فيه الشروط التي ذكرناها في الخف.

قال: "ونحوهما" أي نحو الخف والجورب، يُمسح عليه أيضًا.

"كالجرموق" وهو خفٌ قصير.

قال: "كالجرموق ويُسمّى الموق وهو خف قصير فيصح المسح عليه؛ لفعله عليه السلام رواه أحمد وغيره" وهو ما رواه بلال، قال: "رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- يمسح على الموق" الذي هو الجرموق، وهو مثل الخف، ويلبس فوقه ولا سيمًا في البلاد الباردة.

قال: "ويصح المسح أيضًا على عمامةٍ مباحةٍ لرجلٍ لا لامرأة" يصح المسح على العمامة، هذه العمامة لها شروط:

- أولاً: أن تكون مُباحة "على عمامةٍ مباحة" يعني فلو كانت عمامة محرمة = فإنه لا يصح المسح عليها، كأن تكون مغصوبة، أو عمامة حرير، والعمامة معروفة، ما يُلبس على الرأس.
- ثانيًا: أن تكون لرجل، لا لامرأة؛ لأن المرأة منهية عن التشبه بالرجال، فلو لبست عمامة يكون لبسها مُحَرَّمًا = فلا يصح المسح على عمامة امرأة، لكن يصح المسح على خمار امرأة، كما سيأتي، إنما العمامة لو لبست المرأة العمامة = لا يصح أن تمسح عليها.

"على عمامة لرجلٍ لا لامرأة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والعمامة" ولأن الرأس عضوٌ يسقط فرضه في التيمم = فجاز المسح على حائله كالقدمين، وقد ثبت ذلك عن أبي بكرٍ وعمر وصحَّ عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أنه قال: "إن يطيعوا أبا بكرٍ وعمر يرشدوا" فالمسح على العمامة هو القول الصحيح، وهو أيضًا من مفردات المذهب، المسح على عمامة الرجل من مفردات مذهب الحنابلة، لكن اشترط الحنابلة أن تكون العمامة مباحة، وأن تكون لرجل، وأن تكون مُحَنَكَةً أو ذات ذؤابة.

قال: "وعلى عمامة لرجلٍ"، قال "هذا إذا كانت مُحَنَكَةً وهي التي يدار منها كُورٌ -بفتح الكاف-، فأكثر" يعني أكثر من كُور. فلا بد أن تكون مُحَنَكَةً أو أن تكون ذات ذؤابة.

المحنكة هي التي يُدار منها كُورٌ تحت الحنك، كما هو مشهور وتروّنه في الصور التي تُصوّر أحيانًا لعمام العرب أو يلبسها بعض الناس تشبهًا بالعرب في بعض البلاد، وكذلك تجدونها كثيرًا عندما يُمثّل العرب



القدامى فتجد الرجل يلبس عمامة ويدير منها كُوراً تحت الحنك. وكذلك يصح المسح عليه إذا كانت ذات ذؤابة.

"بضم المعجمة" وهي الذال -ذؤابة-.

"وبعدها همزة مفتوحة، وهي طرف العمامة المرخي، فلا يصح على العمامة الصماء" هذا مفهوم قوله "على عمامة لرجل محنكة أو ذات ذؤابة".

"فلا يصح المسح على عمامة صماء" أي لا يجوز على غير المحنكة وغير ذات الذؤابة. وهذا هو معتمد المذهب أن العمامة الصماء لا يُمسح عليها، وهي التي لا حنك لها ولا ذؤابة مثل التي ترونها في العمائم التي يلبسها بعض الناس هكذا ولا ينزل منها ذؤابةً، وهو الطرف الذي يكون مُرخاً خلف الظهر أو يعني مرخا يعني حتى بجانب الرأس، وكذلك ليست محنكة مثل عمائم الأزهر مثلاً. الأزاهرة يلبسون عمامة، ولكنها ليست ذات ذؤابة عادةً، وليست محنكة. عمامة ويلف عليها ما يُلف، ولكنه لا يُرخی منها ذؤابة، ولا يُحنك طرف هذه العمامة، فهل يصح المسح على هذه العمامة؟ لا، لا يصح المسح عليها. لابد أن تكون محنكة أو ذات ذؤابة هذا المذهب، وعليه جمهور أصحابنا.

طيب، قال: "ويُشترط أيضاً" في العمامة يعني.

"أن تكون ساترةً لما لم تجر العادة بكشفه" يعني أن تستر غير ما العادة كشفه في لبس العمامة.

"كمُقَدَّم الرأس والأذنين وجوانب الرأس" فهذا مُعتاد أن يظهر في العمامة، العمامة ليست شيئاً يوضع على الرأس فيسترها كلها، وإنما المعتاد أن يظهر شيء من مقدم الرأس، ومن جوانب الرأس، وأن يظهر شيء من الأذن، والأذنان من الرأس.

فمثل هذا "يُغْفى عنه لمشفة التحرز منه بخلاف الخف" فلا بد أن يكون ساتراً لمحل الفرض كله.

إذاً العمامة من الفروق بينها وبين الخف: أن الخف لابد أن يستر كل محل الفرض، وأما العمامة فيجزئ المسح عليها إذا كانت قد سترت ما جرت العادة بستره، وينكشف ما جرت العادة بكشفه. ولا يجب حينئذٍ مسح مقدم الرأس ولا مسح الأذنين مع العمامة، لكن قالوا: "ويُستحب مسحه معها" أي مسح ما جرت العادة بكشفه مع العمامة كمقدم الرأس ونحوه مما ذكره -رحمه الله-.

قال: "وعلى خُمُر نساءٍ مُداراةً تحت حلوقهنَّ" كذلك يُمسح على خمار المرأة، بشرط أن يكون مُداراً تحت الحلق؛ لأن أم سلمة -رضي الله عنه- كانت تمسح على خمارها.

إذاً المرأة تمسح على الخمار، والرجل يمسح على العمامة. عرفنا شروط المسح على العمامة. فكذلك أيضاً اشترطوا في الخمار أن يكون مُداراً تحت الحلق، فأما أن تلبس المرأة شيئاً وتلقيه من وراء ظهرها ولا تديره تحت حلقها فإنه لا يصح المسح عليه، بل لابد أن يكون مُداراً تحت حلقها. وهذا الذي يشق نزعها كالعمامة.

ولهذا قال "لمشقة نزعها كالعمامة بخلاف وقاية الرأس" لأنه لا يشق نزعها، وكذلك في العمامة يشق نزعها، فمثلا الطاقية التي يلبسها الناس الآن = لا يصح المسح عليها؛ لا يشق نزعها ولا يصح المسح عليها.

طيب، ما حكم المسح بالنسبة للرجل على الشماغ وعلى الغترة؟ لا يصح أيضًا؛ لأنه ليس عمامة مُحَنَكَةٌ ولا ذات ذؤابة، وإن كان تُلبس على الرأس، ولكن ليس الكلام في كل ما يلبس على الرأس، ولا في كل ما يُلبس على القدم، وإنما له شروط؛ ولهذا قالوا: "لا يمسح على القَلَانِس" جمع قَلْنُسُوة "ولا يمسح على الدِّيَّات" وهي قلانس كبار كانت القضاة تلبسها قديمًا؛ لأنه لا يشق نزعها، فلم يجزئ المسح عليها.

قال: "وإنما يمسح جميع ما تقدم في حدث أصغر لا في حدث أكبر" لأن الحدث الأكبر يجب غسل البدن كله فيه، "بل يغسل ما تحتها".

ثم قال: "ويمسح على جبيرة" وللجبيرة أحكام تخصها كما سيأتي بيانه إن شاء الله في الدرس القادم. ونكتفي بهذا القدر ونسأل الله عز وجل لنا ولكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً، وجزاكم الله خيراً على استماعكم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### نهاية الدرس الخامس عشر